

ان عروبتا ايتعاره بالكناية وبتعريفه وبتعريفه  
مردودة عليه لان ما قاله الايتعاري على مذهب من المذاهب الثلاثة  
المشهور في الايتعاره بالكناية لان القوم اتفقوا على انه لا يترك  
في الايتعاره بالكناية من اركان التثنية سوى التثنية ويدرك  
معها ما يخص التثنية به شتم اختلافا اقواله فذهب اليه وهو الذي  
اتخاره الزمخشري ان الايتعاره بالكناية لفظ التثنية به الايتعاره  
للمشبه في النفي الرموز اليه بذكر لازمه فالعقود بقولنا  
الظفار النية ايتعاره اليه للمنية كما ايتعاره اليه الايتعاره  
الشيء في قولنا ايتعاره ايتعاره الكمال لغيره بذكر الايتعاره  
اليه بل ايتعاره على ذكر لازمه لينقل منه الى المقصود  
كما طوشت الكناية فالايتعاره لفظ اليه الذي لغيره  
والايتعاره منه لولا الحيوان الفعربين والايتعاره لولا المشبه  
ومسند هذه السكاكي ان الايتعاره بالكناية لفظ التثنية  
في التثنية بادعاء انه عينه ومذهب ما حرم التثنية  
انما تشبهه مذهب في النفي لا يصرفه شيء من اركان سموي التثنية

وقى

وقى المطول ان المحققين على ان قوله تعالى ولم يكن لهم  
الميقاد اي لهم تشبيه بلغة الا ايتعاره ان الايتعاره انما  
تطلق بحيث يتردد ذكر الايتعاره بالكناية ويجعل الكلام على  
له الكلام اليعز فان قلت حيث لا ايتعاره في كلام المحقق  
الناظم فامومه قولهم بمت غير يكثر فقلت لغيره فان  
قلت التثنية ذكر ما يلائم الايتعاره منه فلا يكون الامة  
ايتعاره قلت فاليعقوب صرنا القوم بان التثنية يكون  
للحجاز المرسل وعليه جري المولى عماه في شرح الايتعاره  
ثم ايتعاره الناظم ايتعاره فابيانا كما انه قيل له كل عروبتا  
لها من كل طرف فامطر لغيره فاشارة الى مزيد التثنية في امانة  
الايتعاره في من امانة تعميم فيها الا الايتعاره فقلنا  
**الدعاء** ثم اشار الى انه الذي في طلب هذه المثل ان  
فقط الايتعاره الذي لا يتفق بل هو امر لهم لا سيما عند انقطاع  
الحد فقولنا **وكيف** اخا ايتعاره الحد بدعوة صاحبها  
اي وان لم يدعوه صاحبها ايتعاره ايتعاره الحد او ايتعاره على